

## حق النساء في الحكم الذاتي

هل لهنّ هذا الحق؟

وهل يوافق البيئة الاجتماعية ان يحصلنّ

على هذا الحق

(بقلم تقولا افندي الحداد)

السلطة موضوع تنازع الاسم والافراد منذ القديم . ففي عصور الهمجية والمدنية القديمة كانت الساطة في يد الاقوياء المستبدين وبالتالي كانت محصورة في الافراد المعدودين — هم الحكام الآمرون الناهون بحسب ما تلمهم انفسهم الطموعة

ففي عصور الاستبداد كان اولئك الافراد يتنازعون السلطة . ولكن لما جعلت المعرفة تقاص ظلّ الجهل وصار العامة يعتقدون بتساوي البشر في حق التمتع بالحرية وفي المساواة أخذ هؤلاء العامة ينازعون الاعيان قوة الحكم . ومن ثمّ نشأ امران الاول تجسم الديموقراطية أي اشتراك الافراد بالحكم . والثاني تحوّل السلطة من هيئة الحكم المطلق الى هيئة الادارة . ومن ذلك ان الحكم في اميركا يدعى Administration (ادارة) كأن الحكومة اصبحت كعمل يديره موظفون مستخدمون يتفق على استخدامهم جمهور الشعب . ومعني ذلك ان تحكّم الفرد بافرد قد اتقضى وقام مقامه تمتع الجمهور بالحكم الجزأي باختيارهم اشخاصاً اهلاً لان يديروا شؤنهم الاجتماعية والسياسية لا لان يتحكموا فيهم وعلى ذلك نرى ان جميع امم الارض ساعية الآن الى هذه الغاية وهي طرح نير ,, التحكّم الفردي “ واقامة ,, الادارة الجمهورية “ مقامه . وهذا هو منشأ التنازع الآن في الممالك التي لم تنظر بهذه الغاية تمام الظفر بعد كما تقرأ

عن احوال روسيا وايران وغيرها من الممالك الشرقية ومع ان هذا التحوّل من ,, السلطة الفردية “ الى ,, الادارة الجمهورية “ يكاد يعم جميع الامم المتعدنة لم تنزل فئة من البشر غير مشتركة في تأليف هذه الادارة . ففي بعض البلاد الجمهورية أو النيابية الاحكام يُقصر حق الانتخاب على فئات معينة من جماعة الامة كذوي الاملاك مثلاً وذوي الصناعات ونحو ذلك . وفي معظم تلك البلاد النيابية الاحكام ليس للنساء يد في انتخاب الهيئة الحاكمة الادارية مع ان النساء نصف البشر فلذلك لما استتب للجمهور الحكم الذاتي وكاد ينتهي التنازع الذي بينهم وبين الاعيان نشأ التنازع بين الرجال والنساء . أي ان قوة الحكم الاداري بعد ما كانت موضوع التنازع بين الاعيان والعامّة اصبحت موضوع التنازع بين الرجال والنساء

وفيا يلي بيان ما نالته النساء من حقوق الانتخاب كما ورد في تقرير السيدة فريدا رادل احدى زعيمات المطالبات بحق الانتخاب في همبرغ —

ففي اوستراليا تمتعت السيدات بحق الانتخاب منذ ١٩ ايلول سنة ١٨٩٣ وفي نيوزيلاند يوجد ٩٠ ألفاً من ١٤٠ الف سيدة بالغة يتمتعن بحق الانتخاب في الامور الادبية وبواعث الارتقا ومقاومة الاشرية الروحية . وفي بريطانيا العظمى يسوغ القانون لانتخاب السيدات الانكليزيات ولتصويتهن للعضوية في مجالس الشيوخ ولوظيفة ,, محافظ الفقراء “ في المدن والمقاطعات . وفي نروج يحق التصويت لكل امرأة تدفع ضريبة من ٧٥ الى ١٠٠ ريال في السنة . وفي اسوج يحق التصويت لكل امرأة تدفع من المكوس ٢٥ ريالاً على الاقل . وفي دنيمرك يحق للنساء ما يحق للرجال من التصويت تحت نفس الشروط . وفي ايسلاند حق للنساء ان يصوتن في الامور العمومية منذ سنة ١٨٨٢ وفي فنلاند النساء والرجال متساوون بحق التصويت تحت الشروط المعينة . وفي نذرلاند يوجد

لائحة تعد بمنح النساء حق التصويت كالرجال . وفي فرنسا وبلجيكا والنمسا  
وسويسرا والمانيا النساء محرومات حق التصويت . ولكن في المانيا حركة تدل  
على ان السيدات متأهبات للجهاد في المطالبة بهذا الحق . انتهى  
وفي الولايات المتحدة بعض الولايات خولت النساء حق التصويت ببعض  
الامور كادارة التعليم ونحوه

فما تقدم يفهم ان النساء مفاجات في هذا الجهاد . وقد لا ينصرم عقداً  
أو عقدان من هذا القرن حتى يستوي حقهن مع حق الرجال في الانتخاب  
ولا يخفى ان مطالبة السيدات بحق الانتخاب متنوعة فبعضهن يطالبن بحق  
التصويت فقط أي ان ينتخبن ولا ينتخبن وبعضهن يطالبن بالحقين معاً .  
وبعضهن يحرصن المطالبة بأحد الحقين أو بكليهما معاً في بعض الامور دون  
البعض كادارة المعارف ومقاومة المسكرات ونحو ذلك . ولكن وجهتهن جميعاً  
واحدة وهي التدرج شيئاً فشيئاً الى التسع بجميع حقوق الرجال تجاها الدستور  
الذي أصبح ادارياً

وهو معلوم انه لو لم يكن حق النساء بالتصويت والانتخاب يحمثل النظر  
ويتردد بين الشك واليقين لما قام هذا النزاع بين الرجال والنساء . فالسألة  
التي هي نواة هذا الموضوع عند المفكرين به هي ، هل يحق للنساء ما يحق  
للرجال في التصويت والانتخاب ؟

والذي اراه ان التوفيق الى حل مقنع لهذه المسألة لا يقضي اللبانه لانه قد لا  
يكفي لحل المسألة حلاً اجتماعياً ولهذا يجب ان نضيف الى السؤال الآنف  
سؤالاً آخر وهو ، هل يوافق الهيئة الاجتماعية ان يتساوى الرجل والمرأة  
في حقي التصويت والانتخاب ؟ أي انه اذا استوى الجنسان بهذا الحق أفيستمر  
الرقى البشري صاعداً في سلمه أم انه يسرع أم يبطل ؟

الاهتداء الى الحق في المسألة غير صعب ولكن الامر الجوهري هو التأكد ما اذا كان تقرير هذا الحق نافعا للاجتماع لانه قد يكون ضارا وان ظهر أنه حق . ويكون كذلك اذا كان هذا الحق قائما على اساس مغلوط

### المسألة الاولى

وللبحث في المسألة ننظر في طبيعة التصويت والانتخاب لنعلم ما الغرض منها ومن ثم يسهل علينا ان نتحقق ما اذا كان للنساء حق بهما

غني عن البيان ان القصد من اشترك الجمهور بانتخاب نواب عنهم لاستلام زمام الحكومة انما هو ضمانه حقوقهم ومصالحهم لانهم لا ينتخبون رئيسا للجمهورية (أي مديرا لاعمال الحكومة) أو نائبا للمجلس الذي يسن الشريعة لكي يضعوا مصلحتهم في يده الا الشخص الذي لهم ملء الثقة فيه . فلولم تكن لهم حقوق ومصالح يبتغون حمايتها لما اهتموا بانتزاع قوة الحكم من يد الحكام المستبدين واشتركوا كلهم بتعيين قيمين عليها يديرونها وفقا لمصلحة معينين

فاذا الغرض من حق الانتخاب حماية المصالح والحقوق الشخصية . وعليه يحق لكل ذي مصلحة ان ينتخب و ينتخب . فاذا كان للنساء حقوق ومصالح تضطرهن الى الاشتراك بالانتخاب بمعنيهما بغية حمايتها حق لهن ذلك الانتخاب لا محالة

في هذا الزمان قضت حالة الاجتماع الحاضرة وسنن المدينة الحديثة ان ينزل جانب من النساء الى رحبة العمل كالرجال فنهن تاجرات وصانعات وكاتبات وطبيبات ومحاميات ومعلمات ومستخدمات في دوائر وشركات مختلفة كالتلغراف والسكك الحديدية والبوسطة والبنوك الى غير ذلك مما يطول سرده فلماذا حق ان يكون لهن أيد في الانتخاب صيانة لمصالحهن هذه

على انه قد يُرد على هذا القول بقول آخر وهو ان هذه الاشغال المذكورة

أنفًا غير محصورة بالنساء بل هي عامة يشتركنَ بها مع الرجال وهوؤلاء اصيولون فيها . فاذا كان لا بد لكل فئة من ذري الاعمال والاموال والتجارات والصناعات والمهن نواب في مجلس الامة يكفي ان يكون النواب رجالاً يحافظون على حقوق منتخبيهم وبالتالي تحفظ حقوق زميلاتهم من النساء بالطبع . أي انه اذا انتخب التجار مثلاً نواباً عنهم في المجلس لحفظ حقوق التجارة حفظت حقوق التجارات في الجملة فلا خوف على حقوقهن اذاً وبالتالي لا داعي اضطراري لتدخلهن بمسألة الانتخاب

اقول : يعارض هذا القول بانه اذا صح انه لا موجب لتدخلهن في الانتخاب فلا يمتنع هذا التدخل لان الذي لا يجب قد يجوز واذا كان جائزاً من طبعه فهو واجب لانه حق . ومطلب النساء هذا حق لانه ما دام الرجل والمرأة يداً ليد في الاعمال حق لها ان تكون يدها مع يده في الاحكام أيضاً — أعفها من العمل بتاتاً فيحق لك ان تمنعها من الاشتراك في الحكم الذاتي اضطرار المرأة الى الخروج من مملكة المنزل الى ساحة العمل خوفاً لها الحق بالاستقلال الشخصي في معظم الامور بل خوفاً لها التمتع باستقلال كاستقلال الرجل . فاذا لها الحق ان تحافظ على هذا الاستقلال الذي تستحقه جزاء عملها ولا سبيل لمحافظة عليها الا اذا اشتركت مع الرجل في الحكم — أعفها من العمل فيحق لك ان تردها عن التهافت في الاستقلال المطلق وبالتالي يجوز لك ان تحول دون مرادها من الاشتراك في الحكم

ومع ذلك هب انه امكن اعفاء المرأة من العمل باصلاح يرده الهيئة الاجتماعية الى حالتها الطبيعية التي تخصص فيها المرأة لسياسة المنزل والرجل لتحصيل الرزق فلا يسقط حق المرأة من التدخل في الحكم الذاتي سقوياً . مطلقاً بل يبقى لها حق في التدخل ببعض اجزائه لان لها مصالح مستقلة من طبعها كسائل الزواج

والطلاق والميراث والمعاملات الزوجية والتعليم والتربية وغير ذلك مما فيه للمرأة مصالح جوهرية اصيلة وطبيعية . فهذه الامور يجب ان يكون للمرأة في تشريعها وادارتها الرسمية يد . ولو كان للمرأة حق الاشتراك في التشريع والقضاء والادارة والتنفيذ في هذه المسائل منذ القديم لما كانت شرائع الزواج والطلاق في اكثر الممالك حتى المتقدمة منها جائرة على المرأة ومداجية مع الرجل . فاذا امكن اعفاء المرأة من العمل فلا يبطل كل حقها بسياسة الامة وادارة شؤونها بل يبقى لها حق التداخل بالامور الآنف ذكرها لان لها مصالح طبيعية شخصية فيها ولانها مستقلة طبعاً بهذه الامور بما لها من الحرية الشخصية . فاذا كان لا يجوز بحكم العقل والضمير ان تترك المرأة على زواج أو طلاق أو احتمال معاملة زوج اكرهاً وجب ان يكون لها يد في تشريع الشريعة التي تحميها من هذا الاكراه وتصون حرمتها وراحتها وسعادتها

واذا لم يمكن اعفاء المرأة من العمل ولا امكر اصلاح النظم الاجتماعية التي تغني المرأة عن العمل لكي تعود الى عرشها في المنزل بل بقيت مضطرة الى الجهاد في مضمار العمل لتحصيل الرزق حقاً لها كل ما يحق للرجل من الاشتراك في الحكم الذاتي ليس في مسائل الزوجية فقط بل في كل المسائل على السواء بلا استثناء .

### المسألة الثانية

نعود الى المسألة الثانية وهي : هل يوافق الهيئة الاجتماعية ان يتساوى الرجل والمرأة في حقي التصويت والانتخاب " أي هل تستمر الهيئة الاجتماعية في ارتقائها اذا اشترك النساء مع الرجال في ادارة الحكم الذاتي فيما تقدم تبين لنا ان الذي يخول المرأة حق التداخل في الحكم الذاتي انما هو اضطرارها الى النزول الى ساحة العمل لتحصيل رزقها فهذا الامر يقودنا

الى سوء الـ آخر فرعي على حله يتوقف حل مسئلتنا الثانية الرئيسية الآنفه الذكر . وهو : هل يوافق لهيئة الاجتماعية ان تشارك المرأة مع الرجل في العمل وتحصيل الرزق ؟

اراني مضطراً ان ابحث في موضوع آخر له من الاهمية بالموضوع ، تصويت النساء “ بل أهم منه جدّاً . واشباع البحث فيه يشغل فسحة رحبية والمجلة تكاد تمتلئ وانا اكره بتر الموضوع بالقول ، ستأتي البقية “ . وعليه اضطر الى الاختصار الكلي على موعد التبسط في حين آخر اذا اقتضى الامر

ولكي نعلم ما اذا كان من مصلحة العمران البشري ان تشغل المرأة مثل الرجل نبحت في ماهية وظيفة كل من الرجل والمرأة في العمران . لما اختلف الناس في هيئة اجتماعية بغية التعاون لتسهيل المعيشة وتوفير الهناء نشأ مبدأ توزيع الاعمال الذي يختصر سبل العمل ويفني عن كثير التعب ويوفر الهناء للجنس البشري . ومن ذلك انه توزع العمل بين الرجل والمرأة وأخذ كل منهما ما هو له . ولما كانت خلقة المرأة تقضي عليها بالسكون والهدوء لما يتعاقبها من الحمل والارضاع وتربية الاولاد اختصت بتدبير المنزل — هذه وظيفتها . واما الرجل فلا ان الطبيعة اطلقت له حرية الحركة اختص بالسعي وراء الرزق وتدبير حاجات المنزل — هذه وظيفته . فوظيفة الرجل غير وظيفة المرأة وكلاهما جوهرتان متوازتان . وهما متساويان بحق التمتع والهناء والسعادة . ثم ان الطبيعة عينت لكل منهما وظيفة فلا يمكن ان يتبادلا وظيفتيهما بطريقة من الطرق وانما يمكن المرأة ان تشغل معظم اشغال الرجل ولكن يستحيل على الرجل ان يشغل الا القليل من اشغال المرأة . فاذا رامت المرأة ان تخلي وظيفتها وتنازع الرجل وظيفته أي ان تشغل معه جنباً الى جنب نجم ضرران عظيمان يقوّضان اركان العمران الاول : اضمحلال العائلة . ففي البلاد التي

تشتغل المرأة فيها كالرجل قلّ النسل جداً وتقلص الحنو الوالدي وتصلبت  
 العواطف حتى صار الوالدان والبنون كغرباء عن بعضهم . ووفر الطلاق لموت  
 عاطفة الحب ووفرة الفساد وقلّة الاخلاص . وتحول الناس من روجيين الى ماديين  
 الثاني الاختلال في نظام العمل الاقتصادي . فانه لما جعلت المرأة تزاحم  
 الرجل في باب العمل اصبحت فائدة تعب الرجل أقل فلم يعد عمله كافياً لان  
 يعوله وعائلته جميعاً كما كان قبلاً واضطرت زوجته ان تشتغل معه لكي تعول نفسها .  
 نعم انه اُضيف الى دار العمل أيادي جديدة زادت الربح للعمران ولكن هذه  
 الزيادة لم يفتنمها العمال والعاملات بل تسرّبت الى خزائن المليونيين وأمثالهم  
 واذا كانت المرأة في هذا العصر مضطرة الى العمل فما هي الملوحة لان  
 الغلط متسلسل من القوانين والنظامات العمرانية . وهذا موضوع آخر يستغرق  
 بحثاً مستفيضاً لا متسع له الآن

والخلاصة ان نزول المرأة الى ساحة العمل ضار بالعمران لا محالة . فاذا  
 امكن اعفاؤها منه باصلاح النظام الاجتماعي فعادت الى عرش منزلها لم يبق  
 ثم موجب لتداخلها بالاحكام الذاتية الا في ما يتعلق باحوالها الشخصية الطبيعية  
 التي سبق ذكرها

## مریم قبل التوبة

لم يتسنّ لصاحب الجامعة ان يكتب اللازم من هذه الرواية لهذا الجزء  
 بسبب تغيبه وسعيه في مشروع تسهيل الزراعة للسوريين في كندا ولذلك  
 نشرنا هذه المقالة مكان الرواية فارجو القراء معذرة